EP

UNEP/EA.5/Res.12

Distr.: General
7 March 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلطة)، 22 و23 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير–2 آذار/مارس 2022

قرار اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 2 آذار/مارس 2022

12/5- الجوانب البيئية لإدارة المعادن والفلزات

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تشير إلى قرارها 19/4 بشأن إدارة الموارد المعدنية، وإذ تحيط علماً بتقرير المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ القرار 19/4 بشأن إدارة الموارد المعدنية"[(1)]، والتقرير المعنون *إدارة الموارد المعدنية والغايات العالمية: خطة للتعاون الدولي*[(2)]،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها 1/4 بشأن المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والانتاج المستدامين والتقرير المرحلي بشأنه، وإلى قرارها 5/4 بشأن الهياكل الأساسية المستدامة والتقرير المرحلي بشأنه، وإذ تحيط علماً بالتطورات فيما يتعلق بكفاءة الموارد، والاقتصاد الدائري والموارد الثانوية،

وإذ تسلّم بأن المعادن والفلزات التي نُظر فيها بموجب هذا القرار تستبعد أنواع الوقود المعدني، وأن نطاق هذا القرار يشمل دورة الحياة الكاملة للمعادن والفلزات، بما في ذلك استخراجها، وتجهيزها داخل الموقع وخارجه، وتكريرها، وإدارة نفايات ومخلفات التعدين، وإعادة تأهيل المواقع والمناجم المغلقة أو المهجورة والتصنيع وإعادة التدوير،

وإذ تعيد التأكيد على إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجميع المبادئ الواردة فيه،

وإذ ترحب بإطلاق المعيار العالمي للصناعة بشأن إدارة المخلفات باعتباره معلماً بارزاً هاماً نحو بلوغ طموح عدم وجود أي مخلفات من انهيارات السدود وحماية صحة الإنسان والبيئة من مرافق المخلفات، وإذ تشجع على التنفيذ الفعال لهذا المعيار العالمي،

(1) UNEP/EA.5/14.

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة كوينزلاند، *إدارة الموارد المعدنية والغايات العالمية: خطة للتعاون الدولي* (نيروبي، 2021).

وإذ تؤكد على التحديات البيئية المحددة المتعلقة بالتعدين الحرفي والضيق النطاق، والمخاطر الصحية المرتبطة به،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تعزيز الإجراءات لدعم إدارة الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات، وإذ تدرك التحديات التي تواجهها البلدان من حيث القدرات التنظيمية والإدارية،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات النظيفة التي تعتمد بشكل كبير على المعادن والفلزات، مهمة لمكافحة تغير المناخ، وإذ تشدد على المساهمة المهمة التي تقدمها الإدارة المستدامة بيئياً للمعادن والفلزات في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك بلوغ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

1- *تشجع* الدول الأعضاء وتدعو أصحاب المصلحة المعنيين على طول دورة الحياة الكاملة للمعادن والفلزات، من القطاعين العام والخاص، على مواءمة ممارسات التعدين لديهم واستثماراتهم في التعدين مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومع التزاماتهم ومقرراتهم بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء؛

2- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية، رهناً بتوافر الموارد، أن تعقد مشاورات إقليمية حكومية دولية شفافة وشاملة، بما في ذلك مع المنظمات الدولية ذات الصلة، والاتفاقات البيئية الإقليمية والمتعددة الأطراف، ومع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يعملون كمراقبين، لإثراء اجتماع حكومي دولي عالمي؛ بهدف وضع مقترحات غير إلزامية لتعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات طوال دورة حياتها الكاملة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3- *تقرر* أن تقوم المشاورات الإقليمية الحكومية الدولية بما يلي:

(أ) تقييم الأنشطة والإجراءات القائمة في القطاعين العام والخاص والتي يضطلع بها أصحاب المصلحة المعنيون الآخرون لتعزيز الاستدامة البيئية للمعادن والفلزات وتحديد، من بين أمور أخرى، أفضل الممارسات والممارسات التجارية المسؤولة والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات التقنية والتكنولوجيات المستدامة بيئياً واستخدام الطاقة المتجددة في التعدين؛

(ب) تحديد فرص لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك بهدف تحفيز بناء القدرات والتعاون التكنولوجي والتقني والعلمي في قطاع التعدين، ولا سيما مع البلدان النامية؛

(ج) تحديد السبل الممكنة للمضي قدماً لتنظر فيها جمعية البيئة في دورتها السادسة، حسب الاقتضاء؛

4- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية، من خلال قاعدة بيانات الموارد العالمية (جنيف)، تعزيز المعارف العلمية والتقنية والسياساتية فيما يتعلق بالرمال، ودعم السياسات والإجراءات العالمية المتعلقة باستخراجها واستخدامها بطريقة سليمة بيئياً؛

5- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية، رهناً بتوافر الموارد، وبالاشتراك مع أمانات المنظمات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء، مع مراعاة إطلاق المعيار العالمي للصناعة بشأن إدارة المخلفات، تجميع تقرير عن الفجوات في المعارف فيما يتعلق بالجوانب البيئية لإدارة المخلفات؛

6- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك من خلال تقرير موجز عن المشاورات لتنظر فيه جمعية البيئة في تلك الدورة.